

محضر موجز للجلسة العاشرة

(بلجيكا)

السيد تيرلينك

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنظيم الأعمال

../..

Distr.GENERAL  
A/C.5/49/SR.10  
8 March 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/49/16 (Part II)، و A/49/34 و A/49/48 و A/49/336 و A/49/418 و A/49/471 و Corr.1 و A/49/560؛ و A/C.5/49/1)

١ - السيد كوني (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن تقرير الأمين العام بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/49/336) يركز على أثر تدابير إعادة التشكيل التي اعتمدت في المقر وإعادة وزع الأنشطة والموارد اللتين تم الاضطلاع بهما في المقر ومراكز العمل الأخرى. وقال إن التقرير، الذي استند إلى مشاورات عقدت داخل الأمانة العامة وإلى مداوولات الفريق الاستشاري للإدارة والمالية واجتماعات الموظفين الأقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، قدم تقييما أوليا شاملا، مع تحليل خاص بكل إدارة أو مكتب أو وحدة.

٢ - وأردف يقول إن بالإمكان في المرحلة الحالية تحديد ما إذا كانت التدابير المتخذة تعطي أية نتائج وما إذا كانت تمكّن من تحقيق الأهداف المحددة. وقال إن هذا التقييم، مع ذلك، لم يكن نهائيا لأن التدابير لم يمض على تنفيذها سوى فترة زمنية قصيرة نسبيا. ونتيجة لذلك، فإن هدف التقييم الأولي هو تحديد ما إذا كانت إعادة التشكيل متوجهة في الاتجاه الصحيح. وأضاف قائلا إنه تم بذل جهد لإدخال العناصر الأولى لتقييم نوعية آثار إعادة التشكيل على النحو الذي قيّمها به مديرو البرامج فرادى ومجتمعين. وقال إنه عندما يتم اكتساب الخبرة، ستظهر صورة أوضح لفوائد إعادة التشكيل والثغرات فيها. وقد تكون أول فرصة متاحة لإجراء تقييم أكثر دقة لهذه العملية هي نهاية فترة الميزانية الحالية.

٣ - ومضى يقول إن الهدف الشامل لإعادة التشكيل هو جعل الأمانة العامة أكثر فعالية. ولذلك الغرض حدد الأمين العام أهدافا واضحة لمختلف القطاعات. والاهتمام الأول في القطاعات السياسية والإنسانية هو تقوية وحدات الأمانة العامة ذات الصلة وتبسيطها وتعزيز قدرة المنظمة على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم.

٤ - ومضى يقول إن الهدف الأساسي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية هو بناء وحدة المقصد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنظمة وتعزيز الانسجام العام بين البرامج؛ وتعزيز صلات الوصل بين تلك القطاعات والقطاعات السياسية والإنسانية؛ ووضع تحديد أكثر وضوحا لمهام التنمية والتعاون التي ينبغي أن تنفذها المنظمة بنفسها أو أن تنفذ في إطار منظومة الأمم المتحدة للوكالات والمؤسسات المتخصصة؛ وتحقيق توزيع أكثر ترشيدا للمسؤوليات بين المقر ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، من جهة، وبين الهياكل العالمية والإقليمية والميدانية، من جهة أخرى؛ ووضع خطوط واضحة للمسؤولية في هيكل أكثر بساطة. وبغية إحراز أهداف تلك القطاعات، وضع تأكيد خاص على تحقيق تكامل أفضل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وعلى إزالة الإزدواج، وعلى تعزيز السير في

## (السيد كونر)

نهج متكامل في الميادين المترابطة للتجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا. وقال إنه، بالإضافة إلى ذلك، وبغية إنشاء هياكل جديدة في المقر، نقلت الأنشطة إلى المقر ومنه على حد سواء وأعيد توزيعها.

٥ - واختم قائلاً إن الهدف بالنسبة لقطاع الإدارة والتنظيم هو تحقيق تكامل على مستويات الإدارة وتبسيطها مع وضع خطوط واضحة للمسؤولية، وإنشاء خدمات المراقبة الداخلية.

٦ - السيد سيفان (الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم): قال إنه طيلة السنوات التسع والأربعين الماضية تزايدت مكونات المنظمة وتكاثرت بسرعة، دون وجود تناسق في الغالب. ففي غالب الأحيان، عندما وجد نقص في هيكل ما، لم يكن ميل الدول الأعضاء نحو إصلاحه، بل نحو إيجاد هيكل جديد. ونتجت عن ذلك حالة تدعو إلى الاضطراب حتى أنه أصبح من المستحيل أحياناً تحديد من يفعل هذا. وقال إن من الواضح أن الأمين العام اضطر إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتدعيم خدمات الأمانة العامة وتبسيطها بغرض كفالة تحقيق استجابة أكثر فعالية للأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

٧ - واستطرد قائلاً إن الأهداف الرئيسية العشرة لإعادة التشكيل محددة في مرفق تقرير الأمين العام (A/49/336). وبغية تحقيق الهدف الأول وهو جعل الأمانة العامة أكثر فعالية في الاستجابة للأولويات التي تحددها الدول الأعضاء، تم وضع خطة نموذجية جديدة ومتوسطة الأجل تحقق انسجاماً بين الهياكل البرنامجية والتنظيمية (A/49/301). وقال إن ذلك سيمكّن من إقامة صلات في وقت لاحق، مع المراقبة في مجال الميزانية والمساءلة المالية.

٨ - وقال إنه بغية تدعيم وتبسيط خدمات الأمانة العامة في المقر، وتعزيز قدرة المنظمة على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، بدئ العمل بالفعل بهياكل جديدة (إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلم، وإدارة الشؤون الإنسانية)، في حين تم تعزيز شعبة العمليات الميدانية فتمكنت المنظمة بفضل ذلك من معالجة الزيادة في العمليات في ذلك المجال. وقال إن الأمين العام ذكر مراراً أن على المنظمة أن تنظر إلى أهدافها فيما يتعلق بالتعاون والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بنفس الشعور بالمسؤولية والاستعجال الذي توليه لالتزاماتها في المجالين السياسي والأمني.

٩ - واستأنف قائلاً إن الهدف في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي هو بناء وحدة هدف للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز الانسجام العام في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. ولتحقيق ذلك الغرض، يجري توضيح للسياسة على نطاق واسع. وقال إن تلك عملية معقدة تستغرق زمناً. وتم تحقيق تعاون أكبر بين البرامج المستقلة. وقال إن الحاجة ما زالت تدعو إلى توضيح لبعض الولايات الحكومية الدولية.

(السيد سيفان)

١٠ - واستأنف يقول إن من الأهداف الأخرى تعزيز صلات الوصل بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، من جهة، والقطاعين السياسي والإنساني، من جهة أخرى. وقال إن هذه المسألة تجري دراستها في مختلف المحافل، بما في ذلك لجنة التنسيق الإدارية. وعولجت هذه المسألة أيضا في "خطة للتنمية" (A/48/935). وقال إن هناك دليلا على أن التنسيق في حالات الطوارئ المعقدة يتحسن على العموم. غير أن صلات الوصل بين عمليات حفظ السلم، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، وإعادة التأهيل والتنمية ستطلب مزيدا من الدراسة والجهد لترجمة المفاهيم إلى أفعال.

١١ - وقال إن من الأهداف الأخرى وضع تحديد أكثر وضوحا لمهام التنمية والتعاون التي ينبغي أن تنفذها المنظمة نفسها وأن تنفذ في إطار منظومة الأمم المتحدة للوكالات والمؤسسات المتخصصة. وقد تم من عدة نواح توضيح المهام التي يتعين أن تضطلع بها الأمانة العامة في مقابل سائر منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وقال إن هناك هدفا آخر، مع ذلك، هو تحقيق توزيع أكثر سلامة للمسؤوليات بين المقر ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، من جهة، وبين الهياكل العالمية والإقليمية والميدانية، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، نقل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومركز شؤون الشركات عبر الوطنية من نيويورك إلى الأونكتاد، ونقلت شعبة التنمية الاجتماعية وشعبة النهوض بالمرأة من فيينا إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وإن هذه الخطط بدأت تؤثر بالفعل تأثيرا إيجابيا على أداء البرامج. وقد بدئ بتحقيق اللامركزية إزاء اللجان الإقليمية، لكنه لم يتم تحديد أثر ذلك بعد.

١٣ - وقال إن هدف الأمين العام هو وضع خطوط واضحة للمسؤولية في هيكل أكثر تبسيطا، وإزالة الإزدواج، وحل مشكلة التنسيق. وقد عهد مؤخرا إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة مساعدة الأمين العام في تعزيز الانسجام السياسي داخل الأمم المتحدة وتنسيق الأنشطة التنفيذية عموما.

١٤ - واستأنف قائلا إنه فيما يتعلق بهدف إعادة تنظيم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم لتصبح إدارة متكاملة ومبسطة مع حدود واضحة للمسؤولية، وضعت العناصر الأساسية لهيكل جديد، وبدئ ببذل الجهد لتحسين "مفهوم التنظيم" عن طريق بدء العمل بنظام من المساءلة والمسؤولية، وهو شرط مسبق لا بد منه من أجل التحول إلى طريقة لا مركزية لإدارة العمليات.

١٥ - وانتقل يقول إنه تم إحداث مكتب التفتيش والتحقيق في تموز/يوليه ١٩٩٣؛ وقد أدمج فيما بعد في مكتب المراقبة الداخلية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ١ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويحتمل أن يظهر أثر توحيد جميع مهام التحقيق والمراجعة والتفتيش والتقييم في مكتب واحد في نهاية فترة الميزانية الحالية.

(السيد سيفان)

١٦ - ومضى يقول إن الجمعية العامة لاحظت، في قرارها ٢١٢/٤٧ بء، أن إعادة تشكيل الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي سيستتبع، في جملة أمور، لا مركزية الأنشطة إزاء اللجان الإقليمية بناء على فائدة نسبية محددة بوضوح. وبناء على توصيات فرقة عمل أنشئت لاستعراض التدابير الممكنة في مجال تحقيق اللامركزية بغية تعزيز اللجان الإقليمية، اقترح في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ إعادة توزيع الموارد المخصصة للخدمات الاستشارية. ونتيجة لذلك، ازدادت الموارد المخصصة للجان الإقليمية في إطار الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية (البرنامج العادي للتعاون التقني) بما يقارب ١٠ ملايين دولار بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، كما حدث نقصان مواز لذلك في موارد البرامج المركزية.

١٧ - واستأنف قائلاً إن هناك مجالاً آخر حدد لتحقيق اللامركزية يتعلق بالبرنامج الخاص بالطاقة والموارد الطبيعية. وظهرت نتيجة المشاورات التي أجريت في ذلك الصدد في اقتراحات الأمين العام (A/C.5/48/76) التي أيدتها الجمعية العامة في القرار ٢٦١/٤٨. وقال إن فرقة العمل المذكورة سابقاً توصلت أيضاً إلى استنتاج مفاده أن الأنشطة الأخرى في مجالات مثل التنمية الاجتماعية والسكان وتخفيف الفقر والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والإحصاءات والتحليل الاقتصادي والشؤون البحرية، ستستفيد من وجود تقسيم للعمل أكثر فعالية، رغم أنها لا تحتاج بالضرورة إلى إعادة توزيع للموارد.

١٨ - وأردف يقول إن اللجان الإقليمية تقوم بنفسها بتنفيذ تدابير إصلاحية تهدف إلى جعل الأنشطة الإقليمية أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وفي حين أن الإصلاحات أملت احتياجات المحددة لكل منطقة، على النحو الذي تصوره الدول الأعضاء في كل لجنة من اللجان، فإن الهدف الرئيسي العام هو تحقيق توزيع أفضل للمسؤوليات، وبرامج عمل أكثر تركيزاً، وتبسيط وترشيد للأجهزة الفرعية الحكومية الدولية للجان.

١٩ - وقال إنه لفترة عقدين من الزمن كان نمو برنامجي الأمم المتحدة القائمين في نيروبي هادفاً لكنه لم يكن منسقا تماماً على الدوام. وتمخض عن ذلك تطور هياكل إدارية متوازية خرجت عما قصدته الجمعية العامة في الأصل عندما أنشأت هذه البرامج، ولم تشجع التعاون بينها، ولم تسهل خدمة أنشطة أخرى للأمانة العامة تطلبت دعماً إدارياً في نيروبي. وقال إن الأمين العام شرع لذلك، في عام ١٩٩٣، في عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز الانسجام في تنظيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مع الاحتفاظ بهوية كل منهما وتركيزه البرنامجي. وقال إن هناك هدفاً إضافياً هو إيجاد هيكل تنظيمي في نيروبي يستطيع أداء مهام أخرى للأمانة العامة طويلة الأجل ومؤقتة.

٢٠ - ومضى يقول إنه بموجب الخطط الحالية، ستشمل الخدمات المشتركة لهذين الكيانين، بالإضافة إلى الخدمة المشتركة لتنظيم الموارد البشرية، خدمات مشتركة للمؤتمرات، وعمليات المالية، وخدمات الدعم

(السيد سيغان)

العامّة. فعلى مستوى البرامج، أصبح التعاون المعزز بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل يثمر نتائج حسنة في عدة مجالات. فعلى سبيل المثال، كان ذلك واضحا في جهودهما المشتركة لدعم المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجنة التنمية المستدامة، وفرقة العمل المعنية بمواصلة العمل من الإغاثة إلى التنمية. وقال إنه ينبغي لهذا التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل أن يعمل على تعزيز وضع نهج شامل إزاء القضايا المتداخلة للتنمية والمستوطنات البشرية، وتعميق الهدف العام للتنمية المستدامة. وقال إن الإصلاحات الإدارية ستسهم أيضا في الاستفادة من الموارد على نحو أكثر كفاءة وفي تحقيق تنظيم أكثر تناسقا في كلا الكيانين، كما ستوفر أسس وجود أقوى للأمم المتحدة في نيروبي وفي افريقيا عموما.

٢١ - واستأنف يقول إن مكتب الأمم المتحدة في فيينا مر في عملية إعادة تشكيل رئيسية لم تستكمل بعد. وكما ذكر سابقا، أعيد توزيع شعبة النهوض بالمرأة وشعبة التنمية الاجتماعية إلى نيويورك. ويضم مكتب الأمم المتحدة في فيينا الآن شعبة شؤون الفضاء الخارجي ويتحمل المسؤولية عن المسائل القانونية المتعلقة بلجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. كما يضم فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وشعبة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة؛ وفرع القانون التجاري الدولي التابع لمكتب الشؤون القانونية؛ ودائرة الأمم المتحدة للإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام.

٢٢ - وقال إنه بدئ في عام ١٩٩٢ بترشيد الخدمات المشتركة والعامّة التي تتقاسمها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باتفاق بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على توفير خدمات الترجمة الشفوية للوكالة من قبل دائرة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٢٣ - وأردف يقول إن تقييم أثر تدابير إعادة التشكيل التي ابتدأ العمل بها في فيينا يجب أن يشتمل على قرار هام بتوحيد ثلاث وحدات لمراقبة المخدرات لتصبح برنامجا واحدا، هو برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وبعد معاناة بعض الصعوبات الأولية، ارتفع معدل تنفيذ هذا البرنامج من ٧٣,٩ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٨٠,٢ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، مما يدل على زيادة فعالية عملية التوحيد.

٢٤ - وقال إن نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى فيينا تمخض أيضا عن بعض الصعوبات في بادئ الأمر، لكنه تم التغلب عليها بسرعة. فقد أدى نقل هذا المكتب إلى فيينا إلى تحسين التعاون بينه وبين مختلف الوكالات الوطنية والدولية الواقعة في أوروبا تحسينا كبيرا. كما سمح ذلك بإمكانية التعاون مع البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة لإدماج استعمال تكنولوجيا الفضاء في أنشطة مكافحة المخدرات. وقال إن إعادة تشكيل الترتيبات الإدارية في فيينا لم تستكمل بعد، لكن التعديلات التي تم

(السيد سيفان)

إدخالها في ترتيبات خدمة المؤتمرات قد تمخضت عن وفورات خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ من جراء تخفيض النفقات الإدارية العامة وتحسين الاستفادة من القدرة الثابتة. وقال إن عملية التوحيد ستستمر خلال عام ١٩٩٤. وسيتم تحديد مزيد من الأنشطة والمسؤوليات التي تستفيد من النقل إلى فيينا، وسيتم إبقاء الترتيبات الخاصة بإدارة الأنشطة في فيينا قيد الاستعراض للتأكد من تحقيق التوازن المناسب بين المساواة والسلطة وإحراز أعلى مستويات الكفاءة.

٢٥ - وقال مختتماً إن تقرير الأمين العام عرض تقييماً أولياً لإعادة تشكيل الأمانة العامة. وإن هدف إعادة التشكيل هو تعزيز وتحسين قدرة المنظمة على تلبية الأهداف والأولويات الاستراتيجية التي وضعتها الدول الأعضاء، مع إحداث وإعمال هياكل أكثر تبسيطاً وموجهة نحو دعم المهام الأساسية للمنظمة لدى تلبية هذه الأهداف. وقال إنه في ضوء هذه الأهداف والأولويات ينبغي تقييم الهيكل الجديد. لذلك فإن قيام الدول الأعضاء بتوفير التوجيه أمر ذو أهمية حاسمة.

٢٦ - وقال إنه سيكون إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة أثر فعلي ونتائج باقية ينبغي أن تصحبها عملية إعادة تشكيل للجهاز الحكومي الدولي بحيث يتم تحقيق انسجام إيجابي مع إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة. وإن من المهم أيضاً أن تدافع الدول الأعضاء، لدى التصرف في مختلف محافل الأمم المتحدة، عن منظور المنظمة ككل. فعلى الدول الأعضاء مسؤولية كفالة ألا تؤدي هذه التغييرات في الولايات، التي أجريت استجابة لتغير الأولويات، إلى الازدواجية أو الخروج عن الانسجام عموماً، ويتحقق ذلك من خلال قيامها بتحسين التنسيق على المستوى الوطني.

٢٧ - وأضاف يقول إن إعادة التشكيل في الأمم المتحدة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها عملية بدلا من أن تكون حدثاً. ويجب أن تتناوب فترات الإصلاح مع مراحل التوحيد. ويتوجب على المنظمة بصفتها الجماعية أن تسد الثغرة المتعاطمة بين الولايات والموارد إذا كان لا بد من مواصلة مجهود الإصلاح ومن دعم برامج المنظمة ومصداقيتها والمضي في تنفيذها إلى الأمام. فلم يعد بإمكان الأمانة العامة أن تضطلع بولايات متزايدة ومعقدة في الغالب بمجرد اللجوء إلى إعادة التوزيع أو البقاء في إطار الموارد المتاحة، على نحو ما كان يطلب إليها ذلك مراراً.

٢٨ - وقال إن التدابير التي بادر بها الأمين العام ضرورية وجاءت في الوقت المناسب، كما عززت فعالية الأمانة العامة لدى استجابتها للأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء. والأمانة العامة ملتزمة بتقديم أفضل الخدمات للدول الأعضاء بفعالية وكفاءة، وبرهنت بالفعل على أنها تستطيع أن تحسن من كفاءتها حتى في أثناء الأزمة المالية.

٢٩ - السيد أبرازيفسكي (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/49/34) فقال إنه يود أن يشير في البداية الى مسألة تعزيز وتحسين فعالية آليات المراقبة الخارجية. وترى وحدة التفتيش المشتركة أن عناصر الدعم والقيادة والتوجيه وتحديد الأهداف من جانب الهيئات الحكومية الدولية وفي المقام الأول من الهيئات التشريعية، تعتبر كلها شروطا ضرورية لتحقيق فعالية آلية المراقبة الخارجية. وينبغي أن تركز الهيئات الحكومية الدولية الاهتمام لوحدة المراقبة الخارجية وعليها أن تكون مستعدة لتوفير القيادة والتوجيه لهذه الوحدات ولتحديد أهدافها فيما يتعلق بالمسائل التي تتسم بأهمية كبيرة للدول الأعضاء وللأداء الفعال للمنظمات. كما يتسم بأهمية كبيرة أن تبين الدول الأعضاء بجلاء، أن أجهزة المراقبة الخارجية تتمتع بدعمها الفعلي وأنها تمارس المراقبة بالنيابة عن الدول الأعضاء. وبذلك وحده يمكن إيجاد بيئة ملائمة تقوم فيها أجهزة المراقبة الخارجية بدور ذي معنى.

٣٠ - وأعتبر أن من الأمور الحاسمة أن يتم تحديد ولايات هيئات المراقبة ووظائفها بوضوح، بالإضافة الى إزالة أوجه الغموض التي قد تنشأ في تفسير تلك الوظائف من جانب الوحدات الخاضعة للمراقبة. كما أن توفير الوسائل المادية، البشرية والمالية على السواء، لدعم وحدات المراقبة لا يقل أهمية. ودعا الى إيلاء الاهتمام بصفة خاصة الى ضمان أن يكون المعينون في وظائف المراقبة حائزين للمؤهلات والخبرات المهنية الرفيعة اللازمة، وألا يتأثر مستقبلهم المهني بشكل سلبي. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بالحاجة الى ضمان استقلال الموظفين الذين يخدمون تلك الكيانات. وينبغي أن يكون التفسير الصحيح لمركز هؤلاء الموظفين هو أنهم معينون من قبل الأمين العام وأن نظامي موظفي الأمم المتحدة الإداري والأساسي ينطبقان عليهم ولكنهم يعملون لصالح الجهاز الرقابي الذي عينوا فيه وهم مسؤولون أمامه.

٣١ - ودعا الى تكريس مزيد من الاهتمام لتطوير التعاون والتنسيق العملي فيما بين أجهزة المراقبة الخارجية. كما يتعين تعريف هذا التعاون على نحو أكثر دقة وأن ينظر اليه بوصفه يعني أكثر من مجرد تبادلي التداخل أو الازدواج. وينبغي لأجهزة المراقبة أن تطور ممارسة الاضطلاع بمشاريع تكميلية وعليها أن تنظر أيضا في تنفيذ مشاريع مراقبة أكبر وأكثر تعقيدا، وذلك في اطار مسؤوليات متفق عليها ويتم تقاسمها. والمطلوب هو التحول عن النهج الحالي المتمثل في تأكيد وحماية استقلال كل هيئة اشراف على حدة، وكذلك ولاياتها ووظائفها المنفصلة، والانتقال الى بيئة يسودها التعاون الايجابي فيما بين هذه الهيئات.

٣٢ - ومضى يقول إن تجربة الوحدة والتحليل الذي قامت به للحالة الراهنة، يكشفان وجود ضعف عام في آليات المراقبة الخارجية، يتمثل في أن الامتثال للتوصيات ومتابعتها يتسمان بالتجزئة والضعف. ولذلك يبدو أن إيجاد نظام امتثال ومتابعة فعال وشفاف لجميع الجهات المعنية هو شرط ضروري لتعزيز آليات المراقبة الخارجية وزيادة فعاليتها.

٣٣ - واستطرد يقول إن الوظائف التي ينفذها مكتب المراقبة الداخلية، ينبغي أن تشمل الامتثال للتوصيات المنبثقة عن هيئات المراقبة الخارجية ومتابعتها. كما ينبغي أن يعمل المكتب بوصفه مركز تنسيق فيما يتصل بتلك المسائل بالنسبة للأمانة العامة بأكملها، وأن يصبح الامتثال جزءا من إجراءاته الخاص



(السيد أبرازيفسكي)

بتقديم التقارير. وبالتالي أوصت الوحدة بأن يضع المكتب الاجراءات والقواعد الملائمة لتنفيذ وظيفتي الامتثال والمتابعة هاتين وأن يقدم تقريراً عن ذلك. وسيسر الوحدة أن تقدم المشورة فيما يتعلق بالقواعد والاجراءات الداخلية. والنتيجة الطبيعية لذلك هي المسألة الأوسع المتمثلة في التعاون والعلاقات فيما بين آليات المراقبة الخارجية والداخلية التي يمكنها رغم اختلافها أن تحقق التعاون العملي وأن تقيم علاقات عملية فعالة. وفي هذا السياق، تلقت الوحدة الاهتمام الى تقريرها بشأن المسألة والإشراف في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/48/420، المرفق)، وإلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨.

٣٤ - وأعرب عن تأييد الوحدة للآراء التي عبر عنها رئيس فريق مراجعي الحسابات الخارجيين ومجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة بشأن اختلاف الطابع والدور والوظائف بين المراجعة الخارجية والداخلية وآليات المراقبة عموماً، وأضاف أن الوحدة توافق على ضرورة أن تصبح المراجعة الخارجية ووظائف المراقبة المستقلة القوية الأساس لترتيبات المسألة في الأمم المتحدة (A/48/876، المرفق). ولهذا بالذات تود الوحدة أن تؤكد ضرورة استمرار دورها ووظائفها القانونية المحددة دون تغيير.

٣٥ - وذكر بأن الجمعية العامة أكدت من جديد في قرارها ٢٢١/٤٨، النظام الأساسي للوحدة بوصفها الهيئة المستقلة الوحيدة للتفتيش والتقييم والتحقيق على نطاق المنظومة. وترى الوحدة أن زيادة تعزيز عملها تقتضي بذل الجهود المنسقة والتفاعل بين الدول الأعضاء والمنظمات المشتركة والوحدة ذاتها. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء من خلال الهيئات التشريعية للمنظمات المشتركة، في السبل والوسائل التي تمكنها من توفير مزيد من الاهتمام والقيادة والتوجيه وتحديد الأهداف للوحدة، لتعزيز عملها والمسألة فيها. ويمكنها أن تجري استعراضاً كل سنة لبرنامج العمل المقترح للوحدة، وأن تبت بشأن الأنشطة الخاصة التي يتعين إجراء تفتيش وتحقيق وتقييم بشأنها من جانب الوحدة مع ترتيب مماثل للأولويات.

٣٦ - وقال إن المنظمات المشتركة يمكن أن تقوم من جانبها، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٨، بدعوة الوحدة للمشاركة في مداولاتها عندما تنظر في تقارير الوحدة. ويمكن لمثل هذا التفاعل المباشر مع الوحدة بشأن مسائل محددة تهم المنظمات المشتركة المعنية، أن يكفل استعراضاً مستفيضاً ومتابعة فعالة لتوصيات الوحدة. كما ينبغي أن يقدم جميع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة وعلى نحو منتظم، تقارير مفصلة لهيئاتهم التشريعية و/أو الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ تلك التوصيات.

٣٧ - واستدرك قائلاً إن الوحدة إذ تدعو الدول الأعضاء الى توفير التوجيه والدعم، فإنها تدرك تماماً، في الوقت ذاته، أنه يتعين عليها أن تكسب هذا الدعم من خلال ارتباط عملها بتحسين كفاءة الإدارة في منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها القيمة في عملية التحسين هذه. وقد بذلت الوحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير جهوداً جادة لتعزيز إنتاجيتها وأدائها. وكما يتضح في الفقرات ٢١ الى ٤٣ من تقريرها (A/49/34) فقد حققت الوحدة زيادة كبيرة في عدد تقاريرها الصادرة وأصبحت هذه التقارير تركز على نحو أفضل على الاهتمامات الرئيسية للدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشتركة، كما بدأت الوحدة بتنفيذ برنامج

(السيد أبرازيفسكي)

عمل أكثر شمولاً يتضمن توجهاً جديدة مثل حفظ السلم؛ ووسعت الحوار والمشاورات مع الدول الأعضاء ومع المنظمات المشتركة؛ وحسنت من طرائق برمجتها ولا سيما من خلال زيادة التوزيع العادل لموضوعات التقارير ضمن مجالات الأولوية الأربعة، وتحسين التفكير باحتياجات واهتمامات المنظمات المشتركة، وزيادة الاتساق في التخطيط الطويل الأجل، وإنشاء سجل بالدراسات، وزيادة التدقيق في اختيار المواضيع للتقارير، وتنفيذ التدابير للتحسينات الداخلية.

٣٨ - واستطرد يقول إن وحدة التفتيش المشتركة ستولي الأولوية، عند وضعها لبرنامج عملها، للطلبات والاقتراحات المتعلقة بتقديم تقارير بشأن التفتيش والتحقق والتقييم. فضلاً عن ذلك فإنها تسعى إلى اتخاذ تدابير لتحسين عمليات المتابعة لتنفيذ توصياتها. وبصورة خاصة، ستستخدم الوحدة تكنولوجيا المعلومات لوضع قواعد بيانات مكتملة وفعالة وللاحتفاظ بتقاريرها وتوصياتها السابقة، مما سيكون له أثر مباشر على إنتاجية الوحدة أيضاً.

٣٩ - وقال إن وحدة التفتيش المشتركة، ستنفذ في تقاريرها المستقبلية، وعلى نحو نشط، التدابير الأقل تكلفة للدول الأعضاء والمنظمات المشتركة. وسوف تعمل بالتالي على ضمان أن تقدم تقاريرها بيانات ملائمة عن الآثار المالية المترتبة على أية توصيات تنجم عنها وفورات في التكاليف، وأن تلتفت الانتباه إلى الحالات التي قد تحتاج إلى موارد إضافية. كما ستقدم أيضاً توصيات ذات منحى عملي تبين على نحو واضح الجهة التي ستنفذها وكيفية تنفيذها وموعده وتكلفتها، وسوف تستخدم الجداول والرسومات المقارنة. فضلاً عن ذلك ستساعد الدراسة الداخلية التي ستجريها لقواعدها وإجراءاتها التشغيلية في تعزيز أنشطة التفتيش والتقييم للمجالات المحددة من الأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة الأخرى، على نحو ما يطلبه القرار ٤٨/٢٢١.

٤٠ - السيد سي (رئيس فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٨ ألف) قال إن الفريق العامل، كما يشير تقريره A/49/418، أجرى دراسة متعمقة لجميع المسائل التي قرر تناولها، واستخدم فيها مدخلات فعالة قدمها ممثلو الأمين العام ومختلف هيئات المراقبة الداخلي والخارجي. وقد وسع الفريق العامل إلى تحديد حجم حالات الغش المدعى به وذلك لتقييم أثرها الفعلي على إدارة موارد المنظمة وأموالها وممتلكاتها، وإلى دراسة أسبابها الرئيسية، واقتراح الحلول المتعلقة بكل حالة، فضلاً عن اقتراح التدابير الوقائية لتفادي تكرارها في المستقبل. وبعد أن أنهى الفريق العامل دراسته خلص إلى أن حالات الغش الافتراضي المعروضة عليه، لم تصل بعد إلى أبعاد بالغة الخطورة. وعلى أن الخطر المتمثل في احتمال زيادتها قد أقنعه بمواصلة استعراض الآليات الحالية المتعلقة بالاختصاص والإجراءات لكشف أوجه العيوب المحتملة واقتراح التدابير العلاجية وإجراء دراسة متعمقة لتحديد مخاطر احتمالات الغش والهدار في الأنشطة في عمليات حفظ السلم نظراً لزيادة عدد هذه العمليات واشتمالها على كميات ضخمة من الأموال والمعدات.

(السيد سي)

٤١ - وقال إن الفريق العامل خلص الى أن عمليات الشراء لعمليات حفظ السلم تمثل مجالا كبيرا لوجود الخطر باحتمال حدوث الغش أو غيره من أشكال إساءة الاستعمال وذلك نظرا لحجم الإنفاق الذي تشمله؛ وأن الأمانة العامة باستخدامها لاصطلاح "الغش" استبعدت حالات الإهدار أو إساءة الاستعمال أو فقدان الممتلكات أو تقديم معلومات مالية مضللة؛ وأن قواعد السلوك المبينة في المادة الأولى من نظام الموظفين الأساسي لا تنطبق على أفراد قوات حفظ السلم من العسكريين؛ وأن العيوب وعدم الدقة في أحكام النظام المالي الذي يحكم اجراءات المصادقة والشراء تساعد على الغش وعلى التوجه الى "تبرئة النفس"؛ وأن الموظفين الإداريين ولا سيما من يقومون بوظائف التصديق والمصادقة والصرف والجرد ومراقبة الأصول والتفتيش وإبرام العقود والشراء لم يمنحوا المسؤولية الكافية أو يتلقوا التدريب الملائم مسبقا؛ وأن إنشاء وتشغيل لجان التأديب المشتركة يتعرض لحالات تأجيل خطيرة ولا سيما في الأماكن الموجودة خارج المقر؛ كما أن الدول الأعضاء التي يكون مواطنوها مرتكبين للغش لا تتعاون مع المنظمة بالقدر اللازم للحصول على التعويض النقدي على الضرر الحاصل؛ وأن النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة لا يعطيها الاختصاص للفصل في الدعاوى التي يقدمها الأمين العام ضد الموظفين الذين يرتكبون الغش.

٤٢ - السيد ستوكل (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا فقال إن التقرير المتعلق بإنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية (A/C.5/49/1) يمثل تحسنا ضخما ويوحى بمزيد من الثقة في إدارة المنظمة في المستقبل. لقد حاول الاتحاد الأوروبي على مدى الأعوام أن يلزم الأمانة العامة بأعلى معايير الكفاءة الإدارية. وانعكس هذا الموقف الذي تؤيده بلدان أخرى في عدد كبير من التوصيات التي اعتمدها لجنة البرنامج والتنسيق بتوافق الآراء وفي قرارات الجمعية العامة. واستدرك فقال إن الأمانة العامة لم تظهر دائما استعدادها لقبول هذه التعليقات بالروح التي عرضت بها أو الاعتراف بأن الحالة لن تتحسن بالضرورة. وأعرب عن أمله في أن يسجل التقرير بداية فترة جديدة من التعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٤٣ - وأوضح أن المقترحات الواردة في التقرير تقيم توازنا معقولا بين اللامركزية وتفويض السلطة والمسؤولية من ناحية وبين الرصد والرقابة المركزيين للموارد من ناحية أخرى. فزيادة المسؤولية تنطوي على زيادة المساءلة. ويجب أن يستند أي نظام سليم للمساءلة والمسؤولية إلى ولايات وتوجيهات محددة بوضوح في الخطة المتوسطة الأجل ومترجمة إلى ميزانية للمنظمة. واعتبر أن الصلة بين الولايات وهياكل الميزانية والمخصصات فيها ونظام المسؤولية والمساءلة هي التي ستوجه عمل الأمانة العامة في المستقبل.

٤٤ - وأكد أن الموظفين يجب أن يخضعوا للمساءلة على نتائج أعمالهم وتصرفاتهم والموارد التي يعهد بها إليهم. ومن المهم للغاية استحداث نظام لتقييم الأداء يمكن من التعرف على الأداء الجيد ومن اتخاذ إجراء مناسب في حالة الأداء غير المرضي أو سوء الإدارة أو الإساءة. كما يعتمد نجاح أي اقتراحات على تحديد مجموعة سليمة من الأهداف على جميع المستويات وعلى الربط السليم بين الأهداف ومؤشرات الأداء وتقييم الأداء.

(السيد ستوكل، ألمانيا)

٤٥ - وأشار إلى أن الأمين العام كان محقا عندما أكد صعوبة تغيير السلوك والعادات البيروقراطية الراسخة. ولا بد من تحسين التدريب وازفاء الشفافية على الاتصال بين الموظفين والإدارة ولعل هذا التغيير الذي طال انتظاره في عقلية الإدارة وإجراءاتها أهم من إعادة تشكيل الأمانة العامة. وأعرب عن ترحيبه بما يلقيه الدور الأساسي الذي سيؤدي به نظام المعلومات الإدارية المتكامل كأداة فعالة للاستفادة من الموارد البشرية والمالية للمنظمة من اعتراف. كما أن المكتب الجديد للمراقبة الداخلية الذي ينبغي ألا ينصب دوره الرئيسي على القيام بدور رجل الشرطة أو المحقق بل الناصح بشأن طرق تحسين الإدارة داخل المنظمة، سيؤدي دورا أساسيا في النظام الجديد.

٤٦ - السيد بيرنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يؤيد بحماس تقرير الأمين العام المتعلق بإنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية. وتتفق التدابير المقترحة مع الإطار العام لإصلاح الإدارة الذي اتبعته اللجنة خلال عدة سنوات مضت. ويعد إنشاء مكتب المراقبة الداخلية خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن المكتب سي طرح أفكارا لتحسين الإدارة فإنه لن يستطيع بنفسه أن يصلح الأمم المتحدة. ويجب أن ينصب الهدف من عملية الإصلاح على تغيير العقلية السائدة في الأمم المتحدة.

٤٧ - ومضى قائلا إن المفاهيم الإدارية الواردة في التقرير طبقت في عالم الأعمال التجارية والصناعية لسنوات عديدة. وتظهر التجربة أنه نتيجة لتفويض السلطة وتحميل المدراء المسؤولية، كان أداء منظمات القطاعين الخاص والعام أفضل، كما كانت التكلفة أقل. وهكذا فإن النظام المقترح هو نظام أثبت صلاحيته. ويكمن التحدي الآن في تنفيذه ولا سيما في التنفيذ الفعال لمختلف آليات المساءلة الواردة بالتفصيل في التقرير. ولا بد من فرض العقلية الجديدة للإدارة من أجل ضمان إخضاع الموظفين المزودين حديثا بسلطات، للمحاسبة الفعلية. ومما لا شك فيه أن نظام التقييم الذاتي المقترح سيؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد، وينبغي توفير مزيد من المعلومات عن هذا النظام فضلا عن توفير معلومات عن تقييمات خطط الإدارة الموضوعة لمدة ستة أشهر، والتي بدأت في عام ١٩٩٢، لتوفير سبل لرصد الناتج ومراقبة الجودة. ومن المهم للغاية أن يتولى جهاز كمنو للمراقبة على صعيد المنظمة رصد تشغيل هذا النظام. ويعد مكتب المراقبة الداخلية عنصرا هاما في هذا الجهاز.

٤٨ - وأوضح أنه يمكن للأمانة العامة أن تنظر في اعتماد أدوات إضافية تساعد على تطبيق المساءلة. ويمكن أن تسهم مطالبة جميع قطاعات المنظمة بإجراء تقييمات لجوانب الضعف، بصورة دورية، في إبراز مكامن الخطر التي يتعين تدعيم الضوابط الداخلية الخاصة بها. وإن مطالبة كبار المديرين والموظفين المسؤولين عن العقود والمشتريات بتقديم بيانات يفصحون فيها عن حالتهم المالية الشخصية ستوفر تدبيرا هاما لاتقاء تضارب المصالح وأي إساءة أخرى لاستخدام السلطة الموسعة الممنوحة لمديري البرامج. وأعرب عن تأييد وفده أيضا لتوسيع نطاق تطبيق مدونة قواعد سلوك موظفي الأمم المتحدة لتشمل جميع

(السيد بيرنباوم، الولايات

المتحدة الأمريكية)

المسؤولين الذين يتلقون أجرا من نوع أو آخر من المنظمة. وينبغي النظر بعين الجدد إلى وضع الحدود لمدة خدمة الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين المنتخبين في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها.

٤٩ - السيد سينغ (الهند): رحب بتحويل مكتب المراقبة الداخلية سلطة ضمان متابعة تقارير مجلس مراجعي الحسابات المعتمدة بهدف فرض التقيد بجميع بنود النظام المالي والإداري واتخاذ إجراء تصحيحي عاجل. وأعرب عن أمله أيضا في أن يقوم وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية ومكتبه بتبسيط القواعد واللوائح والإجراءات.

٥٠ - ومضى قائلا إن مدة خدمة أعضاء مجلس مراجعي الحسابات يجب أن تزداد من الفترة الحالية البالغة ثلاثة أعوام وذلك لتحسين الاستفادة من خبرتهم المكتسبة. ويتطلب الأمر أيضا زيادة الموارد المخصصة للمجلس لتلبية الطلبات المتزايدة التي توجهها إليه الدول الأعضاء. ودعا إلى معاملة ميزانية مجلس مراجعي الحسابات على نفس الأسس التي تعامل بها ميزانية مكتب المراقبة الداخلية. وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، قال إن وفده ينتظر مقترحات اللجنة الاستشارية ذاتها عن كيفية زيادة تحسين أدائها وتدعيمه.

٥١ - وتطرق إلى الحديث عن توصيات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين العامل المخصص المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ ألف، فقال إنه يوافق على وجود الحاجة إلى اتباع إجراءات وقائية وزيادة المراقبة وزيادة التأكيد على تدريب الموظفين العاملين في مجال الإدارة واللوائح المالية وإجراءات الشراء والعقود ومراقبة الجرد. وينبغي على الجمعية العامة أن تزن الحاجة إلى إنشاء آلية جديدة لمعالجة المخالفات المالية من حيث آثار ذلك على حجم العمل والفعالية من حيث التكلفة. ونظرا لشحة موارد الميزانية، من المأمول ألا توافق اللجنة على إنشاء الآلية الجديدة إلا بعد إجراء تقييم متأن. ولقد أنشأت اللجنة هيئة هامة للمراقبة وستنظر قريبا في مقترحات لزيادة ما يخضع له مدير البرامج من المساءلة والمسؤولية، ولتبسيط إجراءات الشراء والتعاقد والإجراءات المالية وتعزيز التدريب. ونبه إلى وجوب تقييم أثر هذه التغييرات الهامة على الغش والتبذير في المنظمة قبل إنشاء هيئات جديدة بتكلفة كبيرة تتحملها الدول الأعضاء.

٥٢ - وأعرب عن موافقة وفده على المنطلقات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية (A/AC.5/49/1) ورحب بمقترحاته ومن بينها الاقتراح المتعلق باستعراض النظام المالي والنظام الأساسي والإداري والقواعد الناظمة لتخطيط البرامج، والاقتراح المتعلق بتوجيه دعوة لفريق من الخبراء لاستعراض عمليات الشراء في المقر وفي الميدان.

(السيد سينغ، الهند)

٥٣ - وأشار إلى ما ذكره الأمين العام في مذكرته عن التقارير المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات (A/49/214) فقال إن عقود الشراء كثيرا ما تمنح دون ضمان حصول المنظمة على أفضل قيمة مقابل نقودها. وكثيرا ما يكشف النقباب عن حالات خطيرة لتضارب المصالح تنتج عن الممارسة المتعلقة بالاستعانة ببائعين أو موردين تقترحهم الإدارات المطالبة بالشراء. وطالب، لكي تتم الاستفادة من موارد المنظمة بصورة سليمة وفعالة من حيث التكلفة، بأن يتم التصدي لهذه المشاكل على وجه الاستعجال، بما في ذلك فرض العقوبات في بعض الحالات. ونبه إلى وجوب جعل إجراءات الدعوة لتقديم عطاءات وتقييم هذه العطاءات إجراءات غير تمييزية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتسم القرارات التي تتخذها لجنة العقود بالشفافية وأن تنشر قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة دوريا. وينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بالاختيار المسبق للموردين بمثابة معلومات عامة بحيث لا يكون هناك لبس بشأن الطريقة التي يمكن أن تتمتع بها شركة ما بفرصة تقديم عطاء. وينبغي أن يتشكل فريق الخبراء الذي سيقوم باستعراض هذه الإجراءات من أفراد من جميع المناطق الجغرافية وأن تتاح نتائج الاستعراض للدول الأعضاء. وأعرب عن تأييد وفده أيضا لإنشاء اللجنة الدائمة للعقود.

٥٤ - وأعرب عن أمله في أن يؤدي تفويض السلطة الإدارية والمالية إلى زيادة قدرة الوحدات الميدانية على التكيف مع الحالات الجديدة والمتطلبات المحددة، وأن يقترن هذا التفويض بتدابير لتدعيم المساءلة. وينبغي أن تكفل الأمانة العامة توفير التقارير للدول الأعضاء في وقت مناسب يمكنها من أن تتصرف بطريقة فعالة ومسؤولة مدعومة بمعرفة كاملة بالحقائق. ولا يمكن تحقيق الكفاءة الإدارية بمجرد تغيير القواعد والأنظمة. ويتعين أن يتغير النهج الذي تتبعه المنظمة في هذا الصدد بأكمله، ولا سيما فيما يتعلق بإمداد الدول الأعضاء على الفور بالمعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت المناسب.

٥٥ - ورحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء وإلغاء الوظائف حيث أن وفده يوافق على ضرورة توخي المزيد من المرونة الإدارية. وطالب بإيقاف الممارسة المتعلقة بتخصيص وظائف اعتمدها الجمعية العامة لغرض معين بالتحديد لمجال آخر من مجالات العمل. فزيادة المرونة في التعيين لتلبية الاحتياجات اللازمة لعمليات حفظ السلم ينبغي ألا تصبح بمثابة رخصة لتجاهل الالتزام المتمثل بتعيين أفراد من جميع أنحاء العالم، فالكفاءة غير مقيدة بالموقع الجغرافي أو بالأصل العرقي، ويجب أن تعكس التعيينات التنوع الذي يميز الأمم المتحدة.

٥٦ - وقال إننا ينبغي أن نأخذ في الحسبان تعقد النظام الذي يتعين على اللجنة الخامسة التعامل معه وهو نظام لكل فكرة ومفهوم وهيكل من هيكله تاريخ. فقد أنشئت على سبيل المثال وحدة التفتيش المشتركة ولجنة البرنامج والتنسيق بناء على توصية من لجنة الخبراء المخصصة التي فحصت منذ ٢٨ عاما مضت الموارد المالية للأمم المتحدة وللوكالات المتخصصة وأولت اهتماما خاصا في تقاريرها (A/6343) للقضاء على الازدواج والتداخل وتحسين طرق إعداد الميزانية وعرضها وتحسين الإدارة والتخطيط والتقييم الطويل الأجل والاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية المتاحة، وجميعها مشاكل لا تزال

(السيد سينغ، الهند)

تشغل هيئات مثل وحدة التفتيش المشتركة ولجنة البرنامج والتنسيق. وقد نمت الأمم المتحدة على مدى تاريخها من منظمة تضم ٥٠ دولة عضوا في عام ١٩٤٥ إلى منظمة تضم ١٨٤ دولة عضوا الآن. ويجب إقامة نظام يلائم جميع الدول الأعضاء ويعكس هوياتها المتعددة. وهذا النوع من التنظيم الإداري وإدارة شؤون الموظفين ليس سهلا. وأعرب عن أمله في أن يدفع الزخم الذي تولد في السنة الماضية الإصلاحات الضرورية قدما في المستقبل.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/49/5)، المجلدات الأول - الرابع، 9-1-Add.1، A/49/214، A/48/572، A/48/587، A/48/516، Add.1 و A/49/368، (A/49/348 و Add.1-2 و A/49/547)

٥٧ - السيد لو ماريشال (نائب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة): قدم تقارير مجلس مراجعي الحسابات بالنيابة عن رئيس المجلس. فقال إن التقارير تتضمن نتائج مراجعة حسابات البيانات المالية للأمم المتحدة نفسها، وعمليات حفظ السلم، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، كما تتضمن تقريرا بشأن البيانات المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وعلى نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٧، قدم المجلس أيضا في وثيقة منفصلة موجزا للنتائج والخلاصات والتوصيات الرئيسية الموضحة في هذه التقارير. وقد استمر في ممارسته المتمثلة في أن يتابع بدقة التدابير المتخذة من جانب الإدارة لتنفيذ التوصيات السابقة في مراجعة الحسابات. وترد تعليقات المجلس في مرافق كل تقرير.

٥٨ - وأردف قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات يرحب بالمقترحات المقدمة من الأمين العام لتغيير العقلية الإدارية للأمم المتحدة، والتأكيد على المسؤولية، والسلطة، والمساءلة، والشفافية مما يمكن أن يحقق الكثير للمساعدة في تحقيق أهداف المنظمة وحل المشاكل الأدق المحددة في تقرير المجلس.

٥٩ - وأضاف قائلا وفي نفس الوقت يرحب المجلس بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية وما أعقب ذلك من تعزيز لقدرة مراجعة الحسابات الداخلية للأمم المتحدة. وقد عمل المجلس دائما بشكل وثيق مع شعبة مراجعة الحسابات الداخلية ثم مع مكتب التفتيش والتحقيق، بغية تنسيق أنشطتهما، وهو يأمل في تنمية التعاون المماثل مع المكتب الجديد.

(السيد لو ماريشال)

٦٠ - واستمر قائلا إن المجلس، بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢١٦/٤٨، قدم في الوثيقة A/49/368 آراء بشأن الآثار المترتبة على تمديد مدة خدمة أعضاء مجلس مراجعي الحسابات إلى أربع أو ست سنوات. ويؤيد المجلس، للأسباب الموضحة في الوثيقة، اعتماد التعيين لمدة ست سنوات، مما يعني أن كل عضو في المجلس سيخدم ثلاث فترات مالية كل فترة منها مؤلفة من سنتين، مما يوفر لهذا الشخص الوقت الكافي لمعرفة المنظمة ويسهم إسهاما فعالا فيها.

٦١ - وانتقل إلى مقرر الجمعية العامة ٤٥٤/٤٧ وقرارها ٢١٨/٤٨، فقال إن المجلس قدم آراءه بشأن تحسين مهام المراقبة الخارجي في إطار الأمم المتحدة، وتناول بصورة خاصة دور مراجعي الحسابات الخارجيين. ويرى المجلس، أساسا، أن دوره ينبغي ألا يتغير وأن الترتيب الحالي ينبغي الإبقاء عليه، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تطوير مراجعة الحسابات وفقا لأفضل الممارسات المهنية.

٦٢ - واستطرد قائلا إن عددا من الدول الأعضاء أعرب، في مناقشات أجريت مؤخرا، عن قلقه إزاء قدرة أعضاء المجلس على تقديم أعداد كافية من الموظفين المؤهلين مهنيا للاضطلاع بالمجموعة الكاملة من أنشطة الحسابات المطلوبة. ووفقا لذلك قامت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالاستفسار بدقة لدى المجلس عن هذه النقطة. وقد شعر المجلس بالارتياح إذ لاحظ أنه لم يلاق أية صعوبة في توفير العدد اللازم من الموظفين الفنيين، بالاعتماد على مؤسسات مراجعة الحسابات الوطنية ذات الصلة أو بالحصول على خدمات الخبراء الخارجيين.

٦٣ - واسترسل قائلا إن المجلس تلقى، على مدار السنة الماضية، عددا متزايدا من الطلبات من الجمعية العامة لإجراء مراجعة حسابات خاصة لموضوعات معينة. ويرحب المجلس باهتمام الدول الأعضاء الشديد بعمله وهو يرغب دائما في الاستجابة لاهتماماتهم. وفي معظم الحالات يمكن الرد على هذه الطلبات في إطار برنامج المجلس بتعديل التركيز على مراجعة حسابات معينة لتغطية الأرضية اللازمة. بيد أنه في بعض الحالات، وخاصة عندما تقدم الطلبات بإشعار قصير الأجل وتتطلب خبرة فنية معينة، قد يتعين على المجلس أن يسعى إلى الحصول على تمويل إضافي للوفاء بهذه الاحتياجات، على نحو ما يقتضيه الأمر أيضا فيما يتعلق بطلب الجمعية العامة لتقرير جديد من المجلس بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٦٤ - وقال إن المجلس قدم للمرة الأولى تقريرا منفصلا عن البيانات المالية لعمليات المنظمة لحفظ السلم في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وعند قيام المجلس بإعداد هذا التقرير، كان على إدراك كامل بأهمية هذا العمل، وبالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧، بتوسيع نطاق تغطيته للمراجعة لتشمل جميع عمليات حفظ السلم. وقد زاد المجلس إلى حد كبير من عدد عمليات المراجعة المضطلع بها، ومن المخطط إجراء زيادات أخرى في مدى وعمق التغطية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ويستعرض المجلس حاليا التكاليف المقدرة لمراجعة الحسابات في التغطية الموسعة وسيقدم تقديرات منقحة للميزانية حسب اللزوم.



(السيد لو ماريشال)

٦٥ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بالمسائل المالية، قدم المجلس رأياً مشروطاً في مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالبيانات المالية لأربع منظمات. وفي ثلاث حالات، هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، حد المجلس من نطاق آرائه. على نحو ما فعل في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، نظراً لأنه لم يتمكن من الحصول على أدلة كافية في شكل شهادات مراجعة حسابات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية تشهد بأن الأموال التي قدمت لها لمشاريع التعاون التقني استخدمت في هذه الأغراض. ورغم ذلك، وعلى الرغم من وجود صعوبات مستمرة في الحصول على هذه الشهادات، فقد تضاعف نطاق المشكلة إلى حد كبير بالمقارنة بفترة السنتين الماضيتين. واتخذت المنظمات إجراءات لزيادة تحسين الحالة.

٦٦ - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بالبيانات المالية لعمليات حفظ السلم، فإن المجلس لا يوافق على التقييم الموضوع بشأن الاشتراكات، لأنه يرى أن الفرصة ضئيلة لتحصيل هذه الاشتراكات. وعموماً فقد امتثلت المنظمات للمعايير المحاسبية للنظام الموحد للأمم المتحدة، وهو النظام الذي بدأ العمل به خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بيد أن هناك بعض المجالات التي سيلزم فيها القيام بمزيد من العمل في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٦٧ - واستمر قائلاً إنه فيما يتعلق بمسائل الإدارة، فإن المجلس على دراية جيدة بدوره في المساعدة على تخفيض التبدد في الأمم المتحدة وتعزيز برنامج الأداء. وعلى مدار الوقت، زاد المجلس في تقاريره من التركيز على نطاق توفير النفقات وقدم مقترحات لتحسين الكفاءة والفعالية. وفي فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، اضطلع المجلس بدراسات أفقية، أي أنه نظر في نفس الموضوع في كل منظمة من المنظمات التي راجع حساباتها، وذلك في مجالين هاميين هما شراء السلع والخدمات وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نظر في جوانب محددة في كل منظمة.

٦٨ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بالاشتراء، فإن هناك عدداً من المجالات التي يستلزم فيها إجراء تحسينات إذا كان المراد أن تحقق الأمم المتحدة ومنظماتها قيمة أفضل لنقودها. وقد لاحظ المجلس رد الأمم المتحدة الإيجابي على توصياته وهو يرحب بإنشاء فريق من الخبراء الخارجيين رفيع المستوى لاستعراض إجراءات الاشتراء.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن توصيات المجلس يمكن تصنيفها تحت ثلاثة عناوين. أولاً، إن الأمم المتحدة يجب أن تدبر الاشتراء بفعالية وأن تخطط له بفعالية أكثر، وأن تضع التدابير الكفيلة بتمكينها من رصد الاتجاهات وتحديد المشاكل المحتملة. كذلك يجب عليها أن تفعل المزيد لتوفير التدريب لموظفيها وتعميم أفضل الممارسات. ثانياً، يجب على المنظمة أن تضح السوق بشكل أشمل عما اعتادت عليه في الممارسات السابقة. ويوصي المجلس باستخدام نظام العطاءات في الاشتراءات بشكل أوسع، واستخدام أفضل للإعلان وقوائم الموردين. وتقديم العطاءات التنافسية يساعد أيضاً في ضمان وجود معايير سلوكية

## (السيد لو ماريشال)

مناسبة. ثالثاً، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل كزبون "ذكي". ويلزم أن يكون لديها خبرة فنية داخلية كافية لتعمل مع السوق بالطريقة التي ينتظرها منها السوق، سواء في عقود التآجير أو عقود الرصد. وفي حالات كثيرة، تلقت المنظمة عطاءات قليلة للغاية تتفق اتفاقاً كاملاً مع مواصفات العقد. والفهم الأفضل للسوق سيساعدها على معالجة هذه المشكلة.

٧٠ - واسترسل قائلاً إن نظام المعلومات الإدارية المتكامل ظل مشروعاً ينقصه التخطيط التفصيلي للتنفيذ، سواء في نيويورك أو في المكاتب البعيدة عن المقر، مثل جنيف وفيينا. وبالإضافة إلى ذلك، قدرت الموارد المطلوبة بأقل من قيمتها إلى حد كبير. وكان الرد السريع للأمم المتحدة على العيوب المحددة، الموضحة في التقرير المرحلي السادس المتعلق بمشروع النظام (A/C.5/48/12/Add.1)، مشجعاً. وسيقدم المجلس قريباً مرة أخرى، استيفاءً للطلب الوارد في مقرر الجمعية العامة ٤٨/٤٩٢، بتقديم تقارير عن شتى جوانب المشروع.

٧١ - وقال إنه فيما يتعلق بالادارة البرنامجية، فإن المجلس علّق على عيوب شتى في عدد من الحالات المنفصلة، مثل تلك المتعلقة بخدمات المؤتمرات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. ويصعب التعميم في أسباب هذه العيوب، إلا أنها تنجم أساساً عن عدم وجود أهداف واضحة، وعن عدم وجود تدابير للأداء والرصد الفعّال.

٧٢ - وأردف قائلاً إن المجلس رأى من الضروري، مرة أخرى، أن يعلّق بإسهاب على فشل منظمات عديدة، ولا سيما في مجال حفظ السلم، في العمل بقوائم موجودات مناسبة للممتلكات غير المستهلكة. وتشكل قوائم الموجودات هذه الأساس في تأمين وإدارة أصول المنظمة. ولن تكون الأمم المتحدة مؤهلة جيداً لاستعمال أصولها بأفضل شكل إذا لم تكن على علم بأصولها المتوفرة لديها أو بمكان هذه الأصول.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن المجلس أولى أيضاً انتباهاً خاصاً لادارة مشاريع التعاون التقني المضطلع بها من قبل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز التجارة الدولية وسواها. وقد برز، مرة أخرى، عدد من المواضيع العامة، وخاصة الفشل في تحديد أهداف محددة، والاتجاه إلى إدارة المشاريع إدارة آلية، والتجاوزات المستمرة في الجدول الزمني والميزانية والاختلاف في تعميم الدروس المستفادة من الخبرات السابقة. والتوصية الرئيسية التي يقدمها المجلس في هذا الصدد، هي وجوب إدارة المشاريع بشكل يعزز فعاليتها وفي إطار يحدد بوضوح خطوط المسؤولية والمسائلة.

٧٤ - واختتم كلامه قائلاً إنه ترتب على التغييرات في تنفيذ المشاريع الإنمائية، خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، وبصفة خاصة التحول إلى التنفيذ الوطني، تأثير رئيسي على بعض المنظمات. وعلى سبيل

(السيد لو ماريشال)

المثال، عانت الأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية من انخفاض حاد في إيرادات تكاليف الدعم البرنامجي، ونتيجة لذلك تعيّن استعراض مستويات عدد الموظفين العاملين بها والقيام بإصلاحات مؤلمة.

٧٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية وضعت في اعتبارها، عند إعداد التقرير (A/49/547)، القلق الذي أعرب عنه في اللجنة الخامسة بشأن مدى صلاحية التغطية المحاسبية والموارد ذات الصلة. وقد أخذ مجلس مراجعي الحسابات في الحسبان رغبة الجمعية العامة في توسيع نطاق تغطيته للمراجعة لتشمل جميع عمليات حفظ السلم. وللمرة الأولى أعد تقريراً منفصلاً عن عمليات حفظ السلم، وترى اللجنة الاستشارية أن المجلس قد يتعين عليه، في المستقبل، النظر في مدى صلاحية إصدار تقارير منفصلة بشأن البعثات الأكبر لحفظ السلم، مثل قوة الأمم المتحدة للحماية.

٧٦ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بالموارد، فإن اللجنة الاستشارية تشعر بالارتياح لأن الأمانة العامة أدرجت في الميزانيات المعنية الاعتمادات التي طلبها المجلس لتغطية برامج مراجعة الحسابات ذات الصلة. وعلى النحو الملاحظ في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن بوسع المجلس أن يضطلع بمراجعة حسابات إضافية بناء على طلب الجمعية العامة. بيد أنه إذا ما طلبت إنجاز مراجعة حسابات إضافية في فترة قصيرة، فقد يتطلب الأمر المزيد من الموارد. لذا يلزم، قبل البت في إجراء المزيد من المراجعات المحاسبية والحصول على بيان بالآثار المالية يعده المجلس.

٧٧ - وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يقدم، عن طريق اللجنة الاستشارية، تقارير بشأن مسألة تمديد مدة خدمة أعضاء المجلس إلى أربع أو ست سنوات. وكما ورد في تقرير المجلس بشأن الموضوع (A/49/368 و Corr.1)، فقد تحددت مدة الخدمة الحالية في وقت كانت فيه الفترة المالية للأمم المتحدة تشتمل على سنة واحدة. وكانت فترة خدمة العضو تنتهي كل عام؛ وإذا لم يعاد انتخاب هذا العضو، يتوقف عمل المجلس لأن العضو الوافد ينضم إلى الفريق عندما تكون ثمة مراجعة جارية. وبعد مناقشة واسعة، انتهت اللجنة الاستشارية إلى أن القرار النهائي يقع في يد الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي مراعاة أنه إذا تغيرت مدة الخدمة، فإنه يتعين على الجمعية العامة أن تعتمد تدابير انتقالية مناسبة.

٧٨ - واستمر قائلاً إن الجمعية العامة طلبت أيضاً إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التي تجري مراجعة حساباتها أن يقدموا معلومات بشأن الإجراءات التي اتخذت أو المنتظر اتخاذها امثالاً لتوصيات المجلس، بما في ذلك الجداول الزمنية للتنفيذ. وقد أدرج المجلس في كل تقرير من تقاريره فصلاً عن تنفيذ توصياته السابقة. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا التطور يبعث على التشجيع. بيد أن نظام تقديم التقارير لم يأخذ شكله النهائي بعد. ويجب، بصورة خاصة، تنسيق إصدار التقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات المجلس بالشكل المحدد في الفقرة ٣٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كيما يمكن

(السيد مسيلي)

للطرفين الاضطلاع بالمسؤوليات الخاصة بكل منهما. وشدد، في هذا الصدد، على أهمية الملاحظات الواردة في الفقرة ٣٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، التي تشير إلى نية اللجنة الاستشارية في الاجتماع بمجلس مراجعي الحسابات للنظر معه ومع ممثلي الأمين العام في أفضل وسيلة مقبولة لوضع الاجراءات المحددة في الفقرة ٣٦ موضع التنفيذ.

تنظيم الأعمال

٧٩ - السيد هان - فايلر (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا، فشدّد على الأهمية التي تعلقها تلك البلدان على الاسراع بالنظر في تقرير الأمين العام بشأن الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (A/48/945). وحث الأمانة العامة على إعداد ما يلزم من إضافات لهذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠